

موجز قطري اليمن

الآطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز اليمن



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

الأنطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز قطري - اليمن



© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذن إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

موجز قطري اليمن



©iStock-BremecR

ملخص

المنظومة القانونية في اليمن مزيج من الفقه الشرعي،
والقانون المصري القديم، والقانون الفرنسي.



المنافسة

- اليمن من **أوائل البلدان** التي اعتمدت تشريعاً موجهاً نحو المنافسة، هو القانون رقم 19 لعام 1999 بشأن تشجيع المنافسة؛
- بفضل هذا القانون، لدى اليمن **سلطات محددة** لتنظيم وتنفيذ المنافسة، مثل الإدارة العامة لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري في وزارة الصناعة والتجارة؛
- اليمن **حالة استثنائية** بين بلدان المنطقة من حيث امتلاكها تشريعاً محدداً يُعرّف الاحتكارات ويحظرها.



الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع اليمن القانون رقم 15 لعام 2010 بشأن الاستثمار؛
- ينشئ **قانون الاستثمار اليمني** الهيئة العامة للاستثمار ويطبق مفهوم «النافذة الواحدة» لتطوير وتسهيل الاستثمارات بالتنسيق مع الجهات المختصة؛ وهذا ما تفضّله بشكل خاص المادتان 13 و14 من القانون. كما تتمتع الهيئة العامة للاستثمار «بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء»، على النحو المنصوص عليه في المادة 11 من قانون الاستثمار؛
- يحدد **قانون الاستثمار اليمني** بوضوح أدوار ومسؤوليات الهيئة العامة للاستثمار (التي تغطيها المواد 15-25 من قانون الاستثمار).



مكافحة الفساد



- لدى اليمن **تشريعات متعددة** لدعم جهود مكافحة الفساد، وتشمل القانون رقم 6 لعام 1995 بشأن اتهام ومحكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة؛ والقانون رقم 35 لعام 2003 بشأن مكافحة غسل الأموال؛ والقانون رقم 39 لعام 2006 بشأن مكافحة الفساد؛ والقانون رقم 13 لعام 2012 بشأن الحق في الحصول على المعلومات؛
- **الإعفاءات** عنصر أساسي يوهن التشريع اليمني. فعلى مدى عقود، استفاد «كبار المسؤولين» في اليمن من تشريعات مكافحة الفساد التي أعفتهم من التدقيق. وفي ضوء التركيز المتزايد على تدابير مكافحة الفساد منذ عام 2011، كان من المقرر أن يلغي المشرعون هذا الإعفاء، غير أن الاضطرابات الأخيرة أوقفت هذا التطور.

حماية المستهلك



- وضع اليمن **القانون رقم 46 لعام 2008** بشأن حماية المستهلك؛
- تتطابق مكونات **قانون حماية المستهلك في اليمن** مع المعايير الدولية، مثل تعريف حقوق المستهلك بوضوح.

العناوين الرئيسية

● قوي جداً ● قوي ● متوسط ● متطور ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

متطور ●

المنافسة



متطور ●	قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية
قوي ●	قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار
قوي ●	الكارتلات والسلوك المخل بالمنافسة
متطور ●	ممارسات إنفاذ المنافسة
متطور ●	اتفاقات التجارة الدولية
متوسط ●	التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم
متطور ●	اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات
ضعيف ●	حماية العمال

متوسط ●

الاستثمار الأجنبي المباشر



متطور ●	اللوائح التنظيمية المصرفية
متطور ●	سياسات الاقتصاد الكلي
متوسط ●	الإطار التنظيمي للاستثمار
ابتدائي ●	خطط التحفيز
متطور ●	المعاهدات الثنائية

العناوين الرئيسية

متطور	مكافحة الفساد
	مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام قوي مكافحة الرشوة وحماية المبلغين متوسط الميزنة والإنفاق العام متوسط الحكومة الرقمية ضعيف جداً الحكومة المفتوحة والشفافية قوي جداً معايير المشتريات العامة قوي

متوسط	حماية المستهلك
	اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية متطور حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية قوي التدابير التي تمكن المستهلكين من الحصول على الانتصاف ضعيف الترويج للاستهلاك المستدام ابتدائي

الفئات الفرعية

● قوي جداً ● قوي ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المنافسة



القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية)	● قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	● قوي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	● قوي
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	● متطور
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	● قوي جداً
الإعفاءات	● ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	● ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر



القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية)	● قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	● ضعيف
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	● قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	● متطور
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	● متوسط
الإعفاءات	● ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	● متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات / اللوائح الوطنية) — ● متطور
- التعريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ● قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ● متطور
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ● متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ● قوي
- الإعفاءات — ● ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ● متطور

حماية المستهلك



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات / اللوائح الوطنية) — ● متوسط
- التعريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ● متطور
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ● قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ● متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ● ابتدائي
- الإعفاءات — ● ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ● متوسط



